العدد (1818) السنة السابعة - الخميس (10) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تعدّ الأولى في تأريخ العراق المعاصر

دعوى قضائية تتهم رئيس مجلس النواب السابق بالتمييز العنصري ضد مستشار مسيحي

من الطبيعي أن يقبل مسؤول أحد العاملين لأسباب مهنية او أخلاقية، ولكن من غير المعقول أن يقال شخصٌ لأسباب عنصرية تتعلق بلونه وبطائفته، فقد شهدت محكمة بداءة الكرخ في يوم ٢٠١٠/٥/١٨ أول محاكمة بتهمة تمييز ديني وإثني ضد إياد السامرائي رئيس البرلمان السابق، وتعدّ هذه المرافعة الأولى من نوعها في تاريخ العراق المعاصر والتي أقامها اليكس واركيس مستشار البرلمان لشؤون الأمن الوطني على خلفية إقصائه من منصبه في ١٥ آذار ٢٠١٠، أي في أواخر أيام البرلمان السابق. وكان إياد السامرائي قام بإقصاء المستشار المسيحي الوحيد للبرلمان العراقي من وظيفته قبل ساعة من إنتهاء ولاية مجلس النواب العراقي، وتعيين شخص آخر من المكوّن الذي ينتمي إليه السامرائي. ويذكر أن المستشار المسيحي هو من الأقلية الأرمنية العراقية، وهو حاصل على شهادات من جامعات بريطانية، وعمل كمستشار للبرلمان لشؤون الأمن الوطني منذ عام ٢٠٠٦. وكان الكتاب الذي صدر عن الدائرة الإدارية في مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٠ وحمل رقم ٧١١/ ٤٢٩ قد أعفى المستشار الأمني في البرلمان أليكس واركيس من مهامّه لانتفاء الحاجة إليه.

وائل نعمة

تصوير / مهدي الخالدي

إياد السامرائي

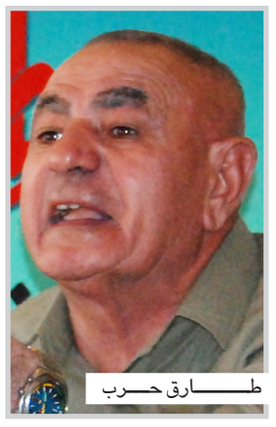
طارق حرب

محمد اقبال

خالد العطية عن الائتلاف الوطني وعارف طيفور عن التحالف الكردستاني ومحمود المشهداني، رئيس البرلمان الأسبق والشيخ خلف العليان لـ«الإدلاء بشهاداتهم في قضايا تخص التمييز العنصري وقعت داخل البرلمان خلال السنوات الأربع الماضية، وأيضا الكيفية التي كانت تجرى بها التعيينات وعلى أي شيء تعتمد.

من جهته، بين محامي الادعاء سامي أحمد أن الجلسة الأولى في ١٨ أيار أجلت لعدم حضور ممثل المدعى عليه، وهي دعوى تعويض عن الضرر الذي تعرض له موكلي جرّاء تقصير إياد السامرائي، رئيس البرلمان، وهنا أجلت أول جلسة لأجل جمع معلومات تخص وجود حالة تمييز عنصري أدّت إلى الإقالة من المنصب. وبين المحامي أنهم في هذه القضية يؤسسون لمرحلة تقويم سلوكي للقضاء العراقي في هذا البلد، كي تتحول هذه المحاكمات إلى قانون يُسنّ في البرلمان يعاقب كل من يثير نعرة عنصرية.

الصعود على الأكتاف

وفي الشأن نفسه أوضح عمر المشهداني، مدير المكتب الإعلامي لإياد السامرائي أن المدعي قام برفع دعوى إلى القضاء ضد السامرائي، ولكنه قد أساء الكلام في الإعلام، ولأننا نمثل جهة سياسية لذلك هو يستهدفنا ويريد أن يصعد على أكتافنا عن طريق التشهير الذي يعتمده، وعن أسباب الإقالة يقول المشهداني « إن هناك لبسا كبيرا في هذه القضية التي أخذت أكثر من حجمها الطبيعي وأكثر مما تستحق، إنها ليست إقالة، وإنما هي تخفيض إلى درجة وظيفية أقل، وليست هناك إقالة، وكان سبب التخفيض هو أنه لا ضرورة لأن يكون لمجلس النواب مستشار للأمن الوطني، فهذا شأن حكومي، فنحن نحتاج في مجلس النواب الى مستشارين قانونيين وماليين لرسم الموازنة ولسنا بحاجة الى مستشار للأمن الوطني، فضلا عن كونه طيلة فترة عمله كان خاملا ولايقوم بواجبه ولم ينفع المجلس. وحسب تعبير المشهداني « إننا قمنا بحفظ ماء وجهه وأبقيناه في الوظيفة وحولناه الى مستشار مالي واستحصلنا موافقة وزارة المالية في ذلك «.

ويؤكد المشهداني أن المدعي رفع دعوى في مجلس الانضباط الوظيفي في المحكمة الإدارية في وقت سابق وقد ردت المحمة الدعوى في ٢٠١٠/٦/٥ لأنهم وجدوا أن ما يطلبه غير قانوني، وكانت الدعوى بسبب التخفيض الوظيفي، وبعدها لجأ الى المحكمة المدنية بدعوى التمييز العنصري. ويعتقد المشهداني بأن تخفيض الدرجة الوظيفية او فصل أحد العاملين ليس بالأمر الكبير، فقبل أيام قليلة فُصل أحمد البراك، مدير عام هيئة نزاعات الملكية من منصبه.

دوافع شخصية وراء الاتهام

مشيرا إلى أن القضية بعيدة كل البعد عن أي تمييز عنصري، وأنه لن تقوم للعراق قائمة إذا خضعنا لهذا التمييز الديني أو الوظيفي، فلا يمكن الإبقاء على شخص ما في وظيفة ما لكونه من طائفة أو دين معين، فالوظيفة هي للأكفأ، وأي مواطن يستحق عملا عليه إبداء كفاءته.

ويشير المشهداني إلى أن رئيس مجلس النواب السابق لم يكن يتعامل بنفس طائفي، وإذا كان كذلك لكان فصل معظم العاملين معه في مكتبه الخاص، وليس فقط في مكتبه بمجلس النواب، لأن معظم العاملين في مكتبه الخاص هم من قوميات وطوائف مختلفة، والكثير منهم لم يتغير مكانه وهم يعلمون في أماكن حساسة ومهمة.

ويرى المشهداني أن الرجل مدفوعٌ من جهات خارجية لكي يستهدف مسيرة الحزب الإسلامي، خصوصا أنه قد لجأ الى السفارة البريطانية متذرعا بأنه يُعامل بتمييز عنصري، ويشير المشهداني إلى أن المدعي له علاقة بالسفارتين الأمريكية والبريطانية، وهما من أخرجاه الى الإعلام بالشكل الذي بدا فيه، فهو مدفوع لأجل تشويه صورة السامرائي.

مكتب السامرائي: المدعي يريد الصعود والشهرة على أكتافنا، وإنه استهداف شخصي

لا توجد لدينا محاكم لحقوق الإنسان

الخبير القانوني طارق حرب اعتبر ما صدر من فعل من قبل الرئيس السابق لمجلس النواب أنه يعد بمثابة مساس بالاعتبار وبالشرف ومساس بالقيمة المعنوية على ضوء الدعوى التي رفعت ضده، وفي الجلسة السابقة يشير حرب الى أن الادعاء طالب بحضور شهود يدعمون قول المدعي، لأن المحكمة لا يمكنها أن تصدر حكما قضائيا من دون حجة أو وثيقة، وستبقى المسألة تنتظر حضور الشهود، وهم محمود المشهداني، عارف طيفور، خالد العطية و خلف العليان، فالشهود إذا كانوا يؤيدون قول المدعي فإن المحكمة سوف تحكم بالتعويض، وإن كان العكس فسوف ترد الدعوى.

وأكد حرب أن الدعوى هي دعوى تعويضية، لأنه في العراق لا توجد لدينا محاكم لحقوق الإنسان كما هو معمول به في أوربا في مثل هكذا قضايا، لذلك تكون الدعوى مناطة بالمحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية. وينوّه حرب بأن الدعوى ستكون تحت بند الشتم والسب او ما شابه ذلك، وتعتمد على الشهود، وفيما يخص مبلغ التعويض يعلق حرب قائلا « من حق المشتكي أن يضع الرقم الذي يجده مناسبا كتعويض للضرر الذي أصابه، ولكن المحكمة تحيل الأمر الى لجنة خاصة تقوم هي بتحديد مبلغ التعويض على حسب الحالة «.

قضية ليست مجدية

كما ويعتقد حرب بأن «القضية التي رفعت ليست مجدية، وأن نائبي السامرائي لن يحضرا للشهادة». ومن الصعب إثبات ممارسة رئيس البرلمان التمييز العنصري أو الطائفي»، مشيرا إلى أن «شهادة خالد العطية وعارف طيفور لن تكون لصالح واركيس لأن المناصب موزعة بينهم».

وذكر حرب أن «الأساس في هذه القضية هو كيفية إثبات ممارسة السامرائي للتمييز العنصري بالحجج والأدلة والإثباتات وليس بالادعاءات»، لافتا إلى أن «محامي واركيس لا يمتلك هذه الأدلة، ومن المرجح أن الشهود لن يحضروا للشهادة ضد السامرائي، لذلك فإن نتيجة هذه القضية معروفة مسبقا».

وافترض حرب أن «يدلي الشهود بإفادة ضد السامرائي، وهو أمر مستبعد، من خلال قيامه بإقالة واركيس وتعيين شخص بديل عنه، فإن قرار المحكمة سيكون إعادته إلى وظيفته، لأن السند وراء إقالته اعتمد على سند قانوني»، محذرا من أن «واركيس ومحاميه إذا لم يستطيعا إثبات التهم ضد السامرائي فإنهما سيعرضان نفسيهما إلى دعوى مضادة من قبل السامرائي، وقد يحكمان بالسجن والتعويض المادي الذي قد يصل إلى المليارات بتهمة القذف والتشهير».

زوبعة في فنجان!

أما محمد إقبال عضو جبهة التوافق التي يتزعمها إياد السامرائي والتي حصلت في الانتخابات الأخيرة على ٦ مقاعد فقط، قال «حين رفعت الدعوى ضد السامرائي توجهنا بالسؤال إليه عن ملابسات القضية، وهو بدوره أظهر لنا تقارير ومحاضر توضح أن المدعي كان كسولا ولايتواجد دائما في مقر عمله وكثير السفر وغير فعال في عمله المكلف به، وتقدم السامرائي بإنذاره أكثر من مرة، لكنه لم يستجب، وأكد لنا السامرائي أن القرار الذي صدر بحق واركيس كان مهنيا وليس سياسيا او عنصريا.

ويؤكد اقبال أن السامرائي لم يغير أي شخص من أعضاء مكتبه حتى العاملين مع رئيس مجلس النواب السابق، ويعتقد اقبال بأنها زوبعة أثيرت ضد شخص السامرائي لأنه نجح في عمله بمجلس النواب وأداره بطريقة مهنية عالية وفعّل دور المجلس الأصيل في الاستجواب والمراقبة.

تظلم و استيضاح

فيما قال أشرف حنا أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان في منظمة حمورابي: إننا قد أطلعنا على تظلم كان قد رفعه واركيس الى الكثير من المنظمات والجمعيات الإنسانية والتي تعنى بحقوق الإنسان، تساءل فيه عن أية مصلحة عامة يقتضيها إعفاؤه من منصبه في الساعات الأخيرة من عمر المجلس في دورته الحالية، خاصة في ظل مواظبته والتزامه بالعمل وعدم مخالفته للأوامر الصادرة، كما تضمّن التظلم الذي وجهه واركيس الى رئيس البرلمان في ٢٠١٠/٣/١٧ المطالبة بالاستيضاح قائلا: «إنكم على دراية كاملة بالأوامر الإدارية والعقوبات واللجان التحقيقية التي عادة ما تشكل قبل إصدار مثل هكذا قرارات». مبينا وفي ظل غياب كل هذا، «أشعر أن هذا الأمر قد صدر بحقي كوني مسيحياً، ولا أرى سبباً غير ذلك، وهذا ما يدخل في إطار التمييز العنصري الذي لايتناسب مع وضع سيادتكم وآرائكم والمسؤوليات المناطة بكم». وأضاف واركيس في التظلم أن ما صدر بحقه يعد إجحافاً ومخالفة للقانون، ويتطلب إعادة النظر فيه واتباع الضوابط الإدارية المعمول بها قانوناً، مؤكداً أن سيرته في مجلس النواب العراقي ولمدة أربع سنوات لم يتخللها فعل ضد مصلحة البلد. هذا وقد كانت المنظمة قد أطلعت على عدد من الأوامر الإدارية الخاصة بالتعيين والإعفاء وعدد من الشهادات والأوراق التي تؤكد مواظبته في العمل وأدائه لمهماته بتفانٍ وبطرق أصولية وقانونية.

قانونيون: لاجدوى من الدعوى من دون أدلة تثبت التمييز

حياة المسيحيين في العراق

فيما قال المحامي نجم عبود « يبدو لي أن المدعي قد قضى جلّ عمره في بريطانيا كدارس او عامل في مجال تخصصه، وأعتقد أن السيد إياد السامرائي قد انتبه الى منصب واركيس، وهو منصب حساس في مجال أمني لمجلس النواب، ويبدو لي أنه من حملة الجنسية البريطانية، ولهذا كانت إقالته فيها حكمة وحماية لمجلس النواب أكثر منها لدوافع عنصرية، في العراق لايوجد تمييز ضد أبنائنا من المسيحيين لا بل هناك ميل شديد تجاه التعامل مع المسيحيين، وأغلب المسلمين في العراق يرتاح كثيراً إذا كان جاره مسيحياً، وهذا أمر متعارف عليه عند أغلب قطاعات المجتمع العراقي، المسيحيون في العراق مسالمون وأغلبهم من أصحاب المهن التي تحتاج الى مهارة وإتقان، وهم ميسورو الحال وابنائهم أطباء ومهندسون لهم سمعة جيدة لدى الشعب العراقي، وكان لوجودهم ضمن المجتمع العراقي أثر كبير في إحداث نوع من التوازن داخل العراق، الحرية الاجتماعية التي تمنحها العائلة المسيحية لأبنائها من الذكور والإناث خلقت هذا التوازن في المجتمع العراقي، وكانت لهم مكانة في مجال الفكر والأدب، ومنهم الأب إنستاس الكرملي ولقد أحبوا العراق وأخلصوا له.»

محاسبة النواب والمسؤولين

فيما عبر بعض المواطنيين عن رأيهم في هذه القضية، واعتبروها بداية فصل جديد لمحاسبة النواب والمسؤولين الذين تفردوا بالقرارات، وجاء الوقت لكي يحاسبوا على أفعالهم. يقول المدرس حازم علي « بغض النظر عن خصوصية هذه الدعوى وأطرافها إلا أنها تمثل قفزة نوعية في التفكير والتصرف، لأنها تتخذ من التمييز العنصري أساسا لها، وهذا شيء لم نعهده من قبل في العراق، ولكنه شائع جدا في الدول الغربية وعقوبته مادية ومعنوية تصل أحيانا الى السجن، وتبقى في ملف الشخص طوال حياته. فيما اعتبر لطيف راضي (موظف) أن التمييز العنصري قد يشمل كلاما قلته حتى وإن كان نكتة، أو عملا فعلته، أو رسما رسمته، أو تمييزا في المعاملة والتعيين والحوافز والعلاوات وإعطاء العقود والعطاءات وغيرها كثير، المهم هو أن تستطيع إثبات حدوثه، وعندها لن يفيد الندم من فعله، ويرى لطيف أنه يجب أن يكون في العراق محاكم خاصة تنظر في دعاوى التمييز العنصري حتى نتخلص من ثقافة الاستهزاء بالآخر والتقليل من قيمته.

جلسة سابقة لمجلس النواب

الرسوم والكتابات على الحواجز الكونكريتية

استقبلوها كرضوخ لأمر واقع وبدلاً من صمتها أصبح اللون لسانها

جميل أن نرى نوعاً من الأمل المتجدد ولو كان ذلك يرسم بفرشاة صغيرة، وخطوط تعبر عن معنى الحياة والرغبة في العيش بسلام، وإعطاء فرصة للمواطن العراقي في أن يتأمل في بغداد الحزينة، نعم، بغداد حزينة بشوارعها على ما أصابها من دمار وما فعلته يد الأشرار والإرهابين، ولكن كانت في المقابل يد الفنان العراقي البسيط الذي ما زال في بداية الطريق، تمسك بالفرشاة لترسم الأمل والحب، لوحات عبرت عن الأمل في الوحدة الوطنية والسلام بحمامات بيض تحمل الأزهار، وفي عودة الترابط بين جانبي دجلة بالعبور على جسر الصرافية، لوحات غطت الجدران برسم جميل لرموز الحضارة البابلية، وللمرأة العراقية، وللكثير من المعاني التي تستحق أن تقف أمامها للتأمل في جمالها ومعناها، على الرغم من حرارة الصيف اللاهبة.

ايناس طارق

لوحات غطت الجدران

لوحات وشعارات غطت جدران الحواجز الكونكريتية العملاقة لأنها أنواع، وتسمى كما يحلو لك تسميتها، «أحمد» رسام يدرس في كلية الفنون الجميلة، ولكن طريقة رسمه تعطيك صورة لفنان شاب يطمح إلى أن يحقق الكثير، يقول أحمد: إن الفرصة اليوم لعرض اللوحات الفنية صعبة جدا لأنها تكلف مبالغ كبيرة من أجل استئجار القاعة الفنية والسبب يعود إلى قلة القاعات المفتوحة بسبب الظروف الأمنية التي كانت وراء انحسار دور الفنان العراقي، ونحن وجدنا بذلك فرصة للمساهمة ولو بشكل بسيط للتعبير عن التراث العراقي الأصيل، ودور الحضارات في إرساء التكاتف وعودة الأفكار الواحدة المبنية على الحب ونبذ الطائفية، ولو كان ذلك بالتعبير بالرسم،لأنها بالتأكيد سوف تترك طابعا لدى المواطن العراقي بشكل عام. أما المواطن ستار محمد الذي يعمل سائق سيارة أجرة فيقول: الصيف حار جدا، ونتيجة وقوفنا في طابور الازدحام الطويل بدأنا ننظر إلى الرسوم، وقد أعطت للشارع نوعا من الحياة بعد أن كنا ندور داخل أسوار كونكريتية تصيبنا بالاختناق، ولكن الشباب في رسومهم هذه قد أضافوا الرونق والتجدد ولو بشكل بسيط يقلل من التوتر الذي يصيب المواطن العراقي من جرّاء الوقوف داخل هذه الأسوار، فلا يكاد شارع يخلو منها، الأمر الذي يسبب لنا الملل والإحباط من طول الانتظار بسبب الازدحامات الكثيرة، ولو رفعت تلك الحواجز وفتحت الطرق لعادت بغداد أجمل من السابق.

رسم على الجدران

ضرورة أمنيّة

في الحقيقة أصبحت الحواجز الكونكريتية في مناطق متعددة من بغداد تحتل الأماكن الكثيرة، وهناك بعض الشوارع التجارية .مثل شارع فلسطين .نلاحظ فيها أن الحواجز الكونكريتية التي يبلغ ارتفاعها (١،٥ م) قد استخدمت للرسوم وكذلك للإعلان للمحال التجارية، يقول سامر صاحب محل لبيع الملابس الرجالية: إن الفكرة جميلة جدا، وتعطينا نوعا من الراحة النفسية عند النظر إلى الحواجز الكونكريتية المحيطة بنا، وهي قد وضعت من أجل حفظ الأمن، وعدم السماح للسيارات بالوقوف، صحيح أنها تسبب الازدحام، ولكنها توفر الأمان بصورة أكبر، وقد طلبنا من الجهات المسؤولة عن ذلك عمل نوع من الدعاية للمحال التجارية، لأنه في الحقيقة الحواجز تغطي محلاتنا نتيجة ارتفاعها، لكن نتمنى رفع الحواجز بصورة كاملة وأن تعود بغداد تزهو بمعالمها ورموزها التاريخية وإعمارها من جديد بسواعد ابنائها الشرفاء. وفي منطقة الباب الشرقي، وجد بعض الباعة المتجولين في الجدران الكونكريتية مكانا لعرض وتعليق بضاعتهم المختلفة، أما القسم الآخر من الباعة، فقد وجد فيها فرصة لبيع اللوحات المرسومة على الورق، بينما علقت المواطنة منى طه موظفة في إحدى الدوائر الحكومية تقول: نحن نقف يوميا بانتظار سيارة الدائرة وننظر الى الشباب الفنانين بكل معنى الكلمة وكيف ترسم أناملهم اللوحة، ويكمل الرسام الآخر، وهكذا.

الكتابات العشوائية

أصبحت للكتابات العشوائية الموجودة على جدران نقاط التفتيش ببغداد صلة بالواقعية.. حيث تكتب على هذه الجدران الشعارات الجميلة مثل (لا للإرهاب)، وهو شعارٌ موجود على كل الجدران في بلد لايزال يعاني من هذا الإرهاب، وشعار (احترم تُحترم) وهو شعارٌ يستخدمه رجال الأمن الذين اعتادوا الشكوى من عدم الاحترام من بعض المتنفذين والمتسلطين في الدولة، وهذا الأمر حقيقة وليس كلاما من نسج الخيال،فعندما يأتي رتل من السيارات المدنية لأي مسؤول كان، لايحترم رجال السيطرات الأمنية، ويبسط نفوذه بسير سيارته بالطريق الخاص والمخصص للأرتال العسكرية من دون أي مجادلة، وكذلك شعار «القانون فوق الجميع»، هذا الشعار الذي لا يلتزم به إلا القليل من المارة عبر نقاط التفتيش. والأمر لا يختلف هنا عن الشعار السابق، فكلاهما يؤديان الى نفس النتيجة ((تقبل أو لا تقبل يا رجل الأمن، نحن نفعل ما نريد)).

في الحقيقة أن غالبية الشعارات تعطي معنى واحدا، بالرغم من كون تلك الشعارات تتحدث بطابع ذي ثقة ثابتة أكثر مما هي عليه من طابعٍ الإلهام. يقول الملازم عدنان منتسب إلى إحدى السيطرات الأمنية الواقعة في منطقة الكرادة: تمثل تلك الكتابات على جدران نقاط التفتيش السلطة، و القانون يعني الطاعة والالتزام، بالإضافة الى الوطنية، لكن البعض يكتب كلمات الولاء أكثر من كلمات الحرية والديمقراطية، فضلا عن كتابة شعار «الولاء للوطن» وهو واحد من الشعارات المكتوبة. «السلطة هي الأمر الأكثر أهمية لأنها تحمي المواطنين، ثم بعد ذلك يمكنك أن تتحدث عن الحرية.. بينما يعلق زميله الضابط سرمد سلمان وهو يقف في السيطرة وخلفه عبارة مكتوبة على الحائط تقول: (اللهم إحفظ العراق)، يقول سرمد: بالرغم من حرارة الشمس المحرقة، نحن نتحمل كل ذلك من أجل العراق وأهله، وهم يستحقون الخير والسلام والأمان. وفي نقطة تفتيش أخرى اشتكى رجل أمن آخر قائلا: لا يوجد هنالك احترام، وإن حركات السير تتم اعاقتها من قبل الكتل و الحواجز الخرسانية التي تعلوها الزهور الصناعية و التي يمكنك أن تراها محترقة بسبب حرارة الصيف ونحن نقف دون أن نتذمر أو حتى نتقاعس في واجبنا، لكن البعض من المواطنين مع الأسف يستحق أن يكتب على سيارته احترم تحترم،لأن هذه الجملة التي كتبت على الحواجز الكونكريتية عند بداية السيطرات الأمنية لم يفهمها او حتى يستوعب معناها.

بينما يقول ستار وهو رجل أمن يقف في سيطرة منطقة بغداد الجديدة: كان المواطنون يتضايقون كثيرا من وجود الحواجز، واليوم نجدهم يقفون ويتأملون الرسوم ويتحدثون فيما بينهم لمناقشة اللوحة المرسومة.

نتمنى أن تبقى هذه الرسوم واضحة، وأن لا تحرقها حرارة الصيف فتعود الحواجز الكونكريتية إلى حالها السابق، ونحن نؤكد أن فرشاة الفنانين الشباب استطاعت أن تساعد على عودة الطمأنينة ولو بشكل بسيط الى وجه الإنسان العراقي، وأعطته فرصة للوقوف وإعادة التفكير، إننا مستعدون لمساعدة بعضنا البعض ولو بكل ما نملك من أجل إعادة الأمان والإعمار إلى بلدنا العراق، فلا ضير في أن نرسم أو نكتب على تلك الجدران ما نريد أن ننقله إلى الآخرين.